

## البعد السياسي وأثره علي معايير المحاسبة المنظمة لمهنة المحاسبة

أحمد محمد حسين عبد المطلب

### ملخص

يتناول هذا البحث لموضوع هام وهو توفيق معايير المحاسبة علي الساحة الدولية والدور السياسي المؤثر في عملية التوافق، وتضمن البحث لكل من الآراء المؤيدة والمعارضة لعملية التوافق واثر ذلك علي أسواق المال بالإضافة إلي الفوائد المكتسبة من عملية التوافق بالإضافة إلي تناول دور كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من الناحية السياسية في عملية التوافق وتأثير ذلك علي أسواق المال من تحسين جودة التقارير المالية وجذب الاستثمار وتحقيق درجة من التكامل بين أسواق المال في ظل بيئة تتصف بالعمولة.

### Abstract

This research for an important subject which reconcile accounting standards in the international arena and the political role of the influential in the process compatibility, and ensures search for each of the views for and against the process of compatibility and the impact on capital markets in addition to the benefits gained from the process of compatibility in addition to addressing the role of both the European Union and the United States from the political point in the process of compatibility and the impact on the money markets to improve the quality of financial reporting and attract investment and achieve the degree of integration of capital markets in an environment characterized by globalization.

### أ- مشكلة البحث

تؤدي مهنة المحاسبة دوراً رئيسياً في التقدم الاجتماعي والاقتصادي لأي دولة والمستثمرين والمقرضين وغيرهم يعتمدون علي سلامة المعلومات المحاسبية وخصوصاً التقارير المالية للشركات حيث تمثل التقارير المالية للشركات أهم مصادر المعلومات للمساهمين والمستثمرين والمشرعين والحكومات والهيئات التنظيمية والمهنيين والباحثين الأكاديميين والمحليين الماليين والمديرين , وتتبلور مشكلة البحث في احتياجات كافة الأطراف ذات الصلة بالمنشأة لتقارير مالية ذات جودة عالية تعبر عن واقع النشاط الاقتصادي المنشأة بالإضافة إلي ذلك استخدم التقارير داخل وخارج حدود الدولة , وبالتالي فمشكلة البحث تدور حول الإجابة عن السؤال التالي :

ما هو تأثير الدور السياسي علي صياغة واعتماد المعايير المحاسبية ؟

### ب- أهداف البحث

يهدف هذا البحث للوقوف علي الدور السياسي في عملية صياغة المعايير المحاسبية والعوامل المؤثر في ذلك الدور , بالإضافة إلي التعرف علي العوامل الايجابية والسلبية للاعتماد الدول للمعايير الدولية والعوامل التي تؤثر علي الدول للاعتماد علي تلك المعايير.

### ج- أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من التعرف علي الأهداف السياسية والأسباب المؤثرة علي الدول سواء من الداخل أو الخارج للاعتماد معايير محاسبية محددة, كذلك التعرف مكتسبات اعتماد معايير المحاسبة الدولية.

### د- افتراضات البحث

توجد مجموعة من الافتراضات لهذا البحث وهي كالتالي:-

١. لتوافق معايير المحاسبة علي المستوى الدولي العديد من الفوائد المكتسبة.
٢. تطور معايير المحاسبة الدولية تتم وفقاً للاحتياجات السياسية.
٣. يختلف اعتماد الدول لمعايير المحاسبة الدولية وفقاً لظروفها السياسية او الاقتصادية ومدى حاجتها لتطبيق العولمة.

## مقدمة

تقدم التقارير المالية معلومات كمية ونوعيه عن الكيان الاقتصادي لمساعدته مجموعات المستخدمين للاستفادة من المعلومات المالية باعتبارها مدخلاً حيوياً لاتخاذ مجموعة واسعة من القرارات الاقتصادية وهذه المجموعات لها أهداف مختلفة من استخدام التقارير المالية، فالنمو السريع في التجارة الدولية وعلومة الأسواق المالية جعلت مزيد من الدول لديها الاستعداد لفتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي وتوسيع نطاق الأعمال التجارية عبر الحدود فكلما من القطاع العام والخاص دفع بشكل متزايد للاعتراف بالمكاسب التي تتحقق من وجود المفهوم السائد في إطار إعداد التقارير المالية عن تأييد قوي لمعايير المحاسبة والمراجعة مقبولة عالمياً<sup>(١)</sup> فالهدف النهائي لأعداد التقارير المالية أن تكون موضوعية ومحايدة ولكن هناك الكثير من العوامل المشتركة التي تجعل هذه الأهداف تكون من المستحيل تحقيقها فالفضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية لها تأثيرات هائلة على عملية وضع المعايير المحاسبية فمستخدمي التقارير المالية تطالب المجالس التنظيمية المعنية بوضع المعايير وبذل قصارى جهدهم لضمان أن تكون المعلومات واضحة وموثقة.<sup>(٢)</sup>

### ١) أهداف السياسية لوجود معايير محاسبية عالمية

أن تنظيم مهنة المحاسبة يتدخل فيها العديد من المجالس التنظيمية والمعايير التي تحكم الطريقة التي تحافظ على الكيانات العامة لأغراض أعداد التقارير المالية لكي تكون بعيدة عن التحيز يسمح للمستخدمين باتخاذ القرارات السليمة حيث تتأثر المعايير المحاسبية بعوامل عديدة منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبالتالي يكون من الصعوبة إعداد تقارير ماله تكون موضوعية ومحايدة وخالية من أي تحيز، ويرى الباحث أن هناك أسباب سياسية وتنظيمية لتأييد توافق المعايير المحاسبية من أجل إعداد تقارير مالية موحدة تحقق أهداف السياسة الاقتصادية.

تتعدد اسباب تاييد عملية التوافق معايير المحاسبة على المستوى الدولي ومنها :-<sup>(٣)</sup>

- أ- كل دولة لديها كيان حكومي أو نظامي له صلاحية تنظيم أسواق المال بغرض حماية المستثمرين من التصرفات غير الرشيدة التي تمارسها إدارة المنشآت المسجلة وتعتبر المعلومات المحاسبية أهم ما تستخدمه إدارة هذه المنشآت في التلاعب بالأسعار وإلحاق الضرر بالمستثمرين وتقوم هذه الهيئات بتحديد متطلبات الإفصاح المحاسبي اللازم لتحقيق درجة عالية من الشفافية في المعلومات المحاسبية المنشورة لهذا فإن هذه الهيئات تتدخل بصورة مباشرة في تنظيم عملية التقرير المالي وتوجيه هيئات إعداد المعايير.

ب- إن إعداد المعايير هو من اختصاص التنظيمات المهنية للمحاسبة ، إلا أن هيئات أسواق المال باعتبارها الجهات القانونية المعنية بحماية المستثمر تعتبر الجهات الأساسية للطلب على المعايير المحاسبية إلى جانب هذه الهيئات ، فإن المحاسبة في الشركات غير المسجلة في البورصات ، والمنظمات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح ينظمها التشريعات المنظمة لها مثل تشريعات الشركات ، والجمعيات الأهلية وغيرها في معظم الدول فإن إصدار المعايير المحاسبية وتلبية متطلبات الإفصاح المحاسبي عن أنشطة تلك الشركات أو المنظمات يقع على عاتق التنظيمات المهنية المحاسبية.

ج- ومن التطورات الهامة التي شهدتها أسواق المال أن كلا من الشركات والمستثمرين قد خرج إلى خارج الحدود الإقليمية فالشركات الكبرى التي تبحث عن مصادر لرأس المال ذهبت للقيود في أسواق مال خارج حدود الدولة إلى حيث كثافة المدخرات والاستثمارات كما أن المستثمرين من الأفراد والمنشآت يعملون خارج حدود الدولة بحثاً عن فرص استثمارية أفضل .

وقد بدأ مفهوم حماية المستثمر يتسع ليشمل:-

- حماية المستثمر الوطني من الممارسات المحاسبية المضللة للشركات الأجنبية الوافدة.
- حماية المستثمر الأجنبي من الممارسات المحاسبية المضللة للشركات الوطنية لذلك كان من الضروري تزايد الطلب لتطبيق واستخدام معايير المحاسبة الدولية والتي تؤدي إلى توحيد لغة التقارير المالية سواء للشركات الوطنية أو الشركات الأجنبية.

ونتيجة لأحداث الفساد المالي والإداري التي وقعت للاقتصاد العالمي وتأثر بها العالم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً فقد أوجد ذلك ضرورة أن تتواءم التقارير المالية الوطنية مع احتياجات الأسواق العالمية من البيانات المالية ، فالعديد من الشركات المتعددة الجنسيات قاربت بفقد حصتها بالأسواق العالمية في أكثر من دولة حيث يجب عليها إعداد تقارير متعددة ومختلفة وفقاً لمتطلبات تلك الأسواق ،<sup>(٤)</sup> ويرى الباحث أن هدف تحقيق التوافق للمعايير المحاسبية ليس هدف الشركات متعدد الجنسية وحدها وإنما هو هدف جميع الشركات التي ترغب في الانتشار سوء على مستوى الاقتصاد القومي أو العالمي ، بالإضافة إلى ذلك فإن توحيد المعايير المحاسبية على الاقتصاد

القومي والعالمي يعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية التي تسعى إليها تلك الدول وبالتالي فتوفيق المعايير المحاسبية يساعد المستثمرين الخارجيين علي فهم البيانات المالية للمنشآت المرغوب الاستثمار فيها فالمعلومات المالية ينبغي عليها أن تكون واضحة وقابلة للمقارنة.

إن عوامل البيئية للاقتصاد العالمي الجديد ونظام النقد الدولي والشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر عملت علي خلق بيئة من المعاملات التجارية تدعو إلي مواثمة الممارسات المحاسبية،<sup>(٥)</sup> فقد أظهرت عملية توفيق المعايير المحاسبية في إطار الأهداف السياسية المرغوب تحقيقها للنشاط الاقتصادي أن لها العديد من المزايا بالإضافة إلى وجود عيوب والتي تختلف باختلاف الآراء .

بالإضافة لما سبق فهناك معوقات لتوافق معايير المحاسبة علي المستوي الدولي فقد قام المنتدى الدولي لتطوير المحاسبة IFAD بدراسة عام ٢٠٠٢ استعرضت بعض المشاكل التي تعوق خطط التوافق أو تمنع الدول عن التفكير في تبني خطة معينة لهذا الغرض ومنها:-<sup>(٦)</sup>

- أ- الطبيعة المعقدة التي تصاغ بها بعض المعايير مثل المعايير المرتبطة بالاستثمارات والمشتقات والأدوات المالية والمعايير المرتبطة بالقيمة العادلة عموما هذه المعايير يكتنفها الكثير من الصعوبات تؤدي إلى عدم فهمها أو عدم إمكانية تطبيقها من ناحية أخرى فإن مفهوم القيمة العادلة مفهوما نظريا لا يمكن التحقق منه على أرض الواقع وحتى إذا أمكن فهمه بالمضمون الذي تقصده المعايير الدولية ، فإن معظم الدول إما أن لا يكون لديها تشريعات منظمة للأدوات المالية أو أنها تختلف عن الدول الأخرى في تنظيم مثل هذه الأدوات أو أنها ليس لديها أسواق على درجة من الكفاءة التي تفرز قيم سوقية يمكن استخدامها بديلا للقيمة العادلة.
- ب- التوجه الضريبي والحكومي بعض الدول يكون الهدف من التقارير المحاسبية فيها هو حساب الربح الضريبي أو إنتاج معلومات تساعد المخطط القومي على إعداد البيانات القومية التي تساعد في التخطيط واتخاذ القرارات على المستوي القومي على الرغم من تبني معظم دول العالم لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي منها تحرير الشركات وإدخال القطاع الخاص شريكا في الشركات الوطنية أو مالكا لها.
- ج- قناعة المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية الآخرين بالمعايير الوطنية يعني تعود المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية على المعايير الوطنية إلى الدرجة التي يصعب فيها تحول أولئك المستخدمين إلى قراءة قوائم مالية أعدت باستخدام طرق محاسبية غير التي تعودوا عليها خصوصا أن الثقافة المحاسبية لمستخدمي القوائم

المالية في هذه الدول تعتبر ضعيفة للدرجة التي لا تمكنهم من فهم القيم المالية المنتجة بمعايير محاسبية مختلفة.

د- مشاكل الترجمة المعايير الدولية تصدر باللغة الإنجليزية وبمصطلحات محاسبية إنجليزية متعارف عليها وتكمن الصعوبة هنا أن التراجم قد تصل إلى مقابل المصطلح من اللغة الوطنية ولكن المصطلح الوطني قد لا يعكس مضمونه نفس المضمون المقصود في المعايير الدولية وبالتالي تفقد عملية الترجمة فاعليتها. ويرى الباحث أن هناك مزايا توحيد معايير محاسبية علي المستوى الدولي هي أفضل وأكثر اتساقا مع أهداف السياسة الاقتصادية لكافة الدول وخاصة للدول الناشئة التي ترغب في دخول أسواق المال العالمية وترغب في تدفق الاستثمارات الخارجية إليها ، ويجعل توحيد الشركات أكثر شفافية وقابلة للمقارنة والتي بدورها تساعد المستثمرين علي اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة وتساعد علي نمو الأسواق المالية وعبوب التوحيد يمكن إيجاد حلول لها لأنها لا تقارن بمزايا التوحيد وعلية يتفق الباحث مع توحيد معايير المحاسبة لتمشيها مع أهداف السياسة الاقتصادية العالمية والوطنية.

ومن مزايا توافق معايير المحاسبة علي المستوى الدولي لتحقيق أهداف السياسة الدولية والتي تعود علي أسواق المال في الدول المختلفة:- (٧)

أ- ان أكبر فائدة ممكنه من الموائمة سيكون المقارنة بين المعلومات المالية الدولية فهذه المقارنة من شأنها أن تزيل احد أهم العوائق التي تحول دون تدفق الاستثمارات الدولية فالموائمة توفر الوقت والمال الذي ينفق لتوحيد المعلومات المالية المتباينة عندما يكون هناك أكثر من مجموعة واحدة من التقارير وهي مطابقة بالامتثال للقوانين الوطنية المختلفة كما أنها اتجاه لتحسين المعايير المحاسبية في جميع أنحاء العالم لتكون منسجمة مع البيئة القانونية والاقتصادية المحلية والبيئة الاجتماعية السائدة.

ب- يعمل التوحيد في رفع رأس المال الأجنبي فالمستثمرين والمحليين والماليين والمقرضين الأجانب يكونوا قادرين علي فهم البيانات المالية للشركات الأجنبية كما يمكن مقارنة فرص الاستثمار الذي من شأنه أن يساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية بالإضافة إلي حرية شركات المحاسبة الدولية في نقل موظفيها عبر الحدود الوطنية ستصبح أسهل وستكون أقل تكلفه لتوفير التدريب لموظفيها .

ج- مساعده السلطات الضريبية الوطنية في جميع أنحاء العالم إذا كان صافي إيرادات مماثلة محسوبة علي المبادئ والممارسات المحاسبية .

د- ان المجموعات التي سوف تستفيد إلي أقصى حد من هذا التوافق لمعايير المحاسبة ستكون الشركات متعددة الجنسيات لأن الإبلاغ عن المعلومات المالية داخل المجموعات سيصبح أسهل مع موائمة معايير الإبلاغ المالي بالإضافة إلي سهولة الوفاء بشروط الإفصاح بالبورصات في جميع أنحاء العالم .

ويري الباحث أن هناك العديد من الفوائد مكتسبة من عملية توحيد المعايير والتي تسعى الدولة إلى تحقيقها وهي تتمثل في:-

#### أ- صافي القيمة الاقتصادية لهذه المعايير <sup>(٨)</sup>

وبقصد بها الاستيلاء علي المنافع المالية المباشرة حيث يرى مؤيدو هذه المعايير بأنها تخفض التكاليف الاقتصادية الخاصة بالمعلومات عن تدفقات رأس المال والتي أصبحت أكثر عولمة وإنها أرخص بالنسبة للمشاركين في سوق رأس المال للتعرف علي مجموعة واحدة من المعايير عن عدد من المعايير المحلية ، فان اختيار الاقتصاديات أن تعتمد المعايير الدولية إذا ارتفعت فيه المستويات المتوقعة من التجارة والاستثمارات الأجنبية ولكن من المحتمل أن يقلل من الجودة النسبية لمؤسسات الحكم المحلي.

#### ب- صافي القيمة السياسية لهذه المعايير <sup>(٩)</sup>

وهي المنافع المحتملة والناشئة عن الطابع السياسي لوضع المعايير الدولية للمحاسبة فاعتماد المعايير الدولية من جانب دولة ما ينطوي علي مكاسب تجارية محتملة من أن تكون قادرة علي التأثير في وضع المعايير الدولية مقابل القيمة المفقودة من تسليم السلطة المحلية لوضع المعايير المحاسبية حيث توصف المبادلات بين المنافع والتكاليف بصافي القيمة السياسية لهذه المعايير الدولية وهي ناجمة عن عاملين وهما :-

- قوي السياسات الدولية. -الثقافة السياسية.

فالتنازل عن سلطه المعايير المحلية من المرجح أن يكون أقل قبولاً لأقوي الدول الأمر الذي يؤدي إلي التكهون بأن اقوي الدول أقل عرضة لتبني هذه المعايير بالإضافة إلي سلطه وضع المعايير فالحسابات الثقافية يمكن أن تؤثر أيضا علي صافي القيمة السياسية لهذه المعايير، <sup>(١٠)</sup> فالدول ذات القوي السياسية يمكن أن تؤثر علي هذه المعايير بشكل مباشر عن طريق الضغط المباشر علي المجلس الدولي لمعايير المحاسبة IASB ويمكن أن يكون تأثيرها اكبر علي المجلس إذا كان وضع المعايير يخدم مصالحها وهناك اعتبارات سياسية أخرى تؤثر علي قرارات اعتماد هذه

المعايير حيث أن قوة وسلطة الدولة تقاس علي أساس قدرة الدول علي التأثير في صنع القرار الدولي وربما في حجمها وشعبيتها داخل الأمم المتحدة. (١١)

## ٢) مقومات التوافق مع معايير المحاسبة الدولية (١٢)

وتأسيساً علي ما سبق فأنه ينبغي لأي دولة تريد التوافق مع البيئة الدولية والاندماج فيها أن تتوافر لها مقومات كي تندمج بتلك البيئة وتتوافر متطلبات علي نجاح التوافق:-

- أ- بيئة تتصف بالعلومية ويعني هذا أن تتوافق الدولة مع البيئة العالمية أي أن تتوافق مع صفات العولمة وبيئتها من حيث الانضمام إلى المؤسسات الدولية أو ذات الصبغة الدولية وفي مقدمتها منظمة التجارة العالمية وشروطها واتفاقياتها، منظمة البورصات العالمية IOSCO مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وغيرها.
- ب- تكييف التشريعات والقوانين والأنظمة وتعديلها بما يتوافق مع المتطلبات الدولية وإزالة أي تعارض أو عدم تطابق معها بحيث يسهل تطبيق المعايير الدولية في مجالات الصناعة والتجارة والمحاسبة وغيرها.
- ج- أن تكون البيئة الاقتصادية للدول هي بيئة الاقتصاد الجزئي أي بيئة الوحدات الاقتصادية الشركات وهنا يترجع دور الدولة إلى كونه دوراً تنظيمياً وتنسيقاً وليس دوراً قائداً أو موجهاً أو مسيطراً أو مالئاً.
- د- التكييف المهني لممارسي المهنة في الدولة والمقصود بالتكييف المهني هو التدريب علي تطبيق واستخدام المعايير الدولية ومراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لهذه المعايير.

ويري الباحث أن هناك عدد من القوي التي دفعت نحو الاتجاه لقبول مجموعة مشتركة من المعايير المحاسبية وتتمثل في :-

- عمليات الاندماج السياسي والذي تتمثل في الاتحاد الأوروبي.
- عولمة الأسواق المالية والشركات وهي من القوي المحركة علي الساحة العالمية.
- الموائمة بين المعايير المحاسبية لتلبية بعض الخصائص التقنية لتمكينها من قبول الدول ذات الثقافات والتقاليد المتنوعة لتقديم التقارير المالية.

## ٣) مصادر الدعم والتأييد لتطبيق معايير المحاسبة الدولية

نتيجة للدور الهام لمعايير المحاسبة فقد تم تطبيق خطة لإعادة تنظيم لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC في عام ٢٠٠١ وقامت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية SEC بإصدار منشور في يوليو ٢٠٠٤ لتشجيع الشركات الأجنبية المقيدة في البورصة الأمريكية علي تطبيق المعايير الدولية بدلاً من تطبيق معاييرها الوطنية



وجاء المنشور بصورة مكملة للنموذج (20-F) ومنشور المفاهيم الصادر عام ٢٠٠٠ فقد أوضح المنشور الجديد بوضوح أن المجلس الدولي الجديد أصبح لديه السلطة لإصدار المعايير الدولية اعتباراً من الأول من إبريل عام ٢٠٠١ والذي يعمل حالياً على إصدار مجموعة متكاملة ذات جودة من المعايير المحاسبية،<sup>(١٣)</sup> وبالتالي فهناك مصدرين لدعم وتأييد المعايير الدولية هما:-<sup>(١٤)</sup>

- **المصدر الأول:** هو مساهمة المنظمة الدولية للبورصات العالمية (IOSCO) في معايير المحاسبة الدولية وتتمثل تلك المساهمة في مراجعة تلك المعايير وإقرارها والتوصية باستخدامها في كل عمليات القيد والتداول الخارجي للشركات.
- **المصدر الثاني:** هو التشريع رقم (١٦٠٦ لسنة ٢٠٠٢) الصادر عن البرلمان الأوروبي الذي يلزم الشركات العاملة أو المقيدة في أي دولة من دول الاتحاد الأوروبي بأن تبدأ في استخدام معايير المحاسبة الدولية في أعداد القوائم المالية المجمعة وذلك اعتباراً من ١ يناير ٢٠٠٥.

تمارس السلطات السياسية ضغوطاً للاعتماد على معايير محاسبية موحدة وذلك بعدة طرق مختلفة نظراً للحاجة لوجود مبادئ محاسبية مقبولة ذات جودة عالمية وقد تم الاعتراف بها رسمياً، وبدأت هيئات المحاسبة العمل على تحقيق مجموعة من معايير الدولية ومنذ ذلك الحين وأسواق رأس المال العالمية مرتبطة ببعضها البعض بشكل متزايد فاستقرار أو اختلال أحد الأسواق يؤثر في باقي الأسواق،<sup>(١٥)</sup> وللحد من الحواجز بين الدول أثر على الاقتصاديات المحلية يجعلها أكثر عرضه بشكل متزايد للصددمات الخارجية وهو الناجم عن الاقتصاد العالمي الأخذ في الاتساع مما يستلزم معه اعتماد ممارسات العولمة للعمل بصورة فعالة، وهذا المستوي من التكامل يعني أن الأزمات المالية في أواخر التسعينيات تأثرت بها جميع الدول مما أدى إلى زيادة الاعتراف بفوائد وجود مجموعة واحدة من معايير الإبلاغ المالي معترف بها عالمياً وهي الدعوة إلى وضع هذه المعايير.<sup>(١٦)</sup>

وقد حاولت بعض الدول تجنب العولمة التي تعرف بأنها الضغوط من جميع أنحاء العالم من أجل التغيير فالدول النامية والناشئة إذا كانت ترغب في المشاركة في الثروات التي تتمتع بها الدول المتقدمة فليس لديها خيار سوي تبني منطقها فوضع هذه المعايير هو أحد مظاهر هذا المنطق المؤسسي فعولمة المعايير وصفت بأنها جزء من موجه عامه من التوحيد الذي طرأ على نطاق واسع لأكثر من خمسة عشرة عام مضت،<sup>(١٧)</sup> وقد استجابت الدول النامية والناشئة لضغوط قوية على الصعيد العالمي لتطوير النظم السياسية الاقتصادية التي تتفق مع مصالح الدول الغربية المتقدمة والتي

على أسسها تم اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي من أجل شرعية المشاركين في أسواق المال الدولية والذي يعد عامل حيوي لجذب رؤوس الأموال العالمية ، والعديد من المؤسسات الرئيسية الفعالة وراء اعتماد هذه المعايير والتي تتمثل في الآتي :-

#### أ- الضغوط الإجبارية ( البنك الدولي وأسواق رأس المال)

تقوم المؤسسات الرسمية بفرض ضغوط تكون إجبارية حيث يتم وضع قواعد وشروط للحفاظ علي بعض المكاسب وفقاً للقواعد والأنظمة التي يجري تنظيمها من وجهة نظر قانونية فالبنك الدولي وكذلك صندوق النقد الدولي يعدان من الكيانات الرئيسية في أسواق رأس المال العالمية متاصلان في الهياكل الرأسمالية ، (١٨) فهاتين المنظمتين تقدم القروض والمساعدات للتنمية الاقتصادية حيث تمثل المنظمتان كبري المؤسسات الدولية ولها قوة عالمية وعلي صلات بالقوي السياسية والاقتصادية الرئيسية في العالم ومما لا شك فيه أن البنك الدولي قد دفع الدول إلي اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة أو وضع معايير وطنيه تقوم علي المعايير الدولية للمحاسبة في بعض الحالات مما يجعل اعتماد معايير المحاسبة الدولية شرط من ديونهم ، (١٩) وقد حدد البنك الدولي كفايته القطاع العام وشئون الحكم علي سبيل المثال بأنها واحده من أكثر المستويات فاعليه للحفاظ علي القدرة التنافسية وتأمين الأسواق في المجتمع والاتجاه نحو اعتماد المعايير الدولية تم تعزيزه من قبل البنك الدولي وتقديم علي مبادئ العقلانية الاقتصادية التي تهدف إلي تحقيق التنسيق العالمي. (٢٠)

#### ب- الضغوط المعيارية (شركات المحاسبة الأربعة الكبرى)

أشترط البنك الدولي أن المشاريع التي يقوم بتمويلها يجب أن تكون معتمده من قبل نخبه من شركات المحاسبة القانونية مما ساعد علي انتشار العمليات الدولية لشركات المحاسبة الأربعة الكبرى علي الصعيد الدولي، (٢١) وشركات المحاسبة الدولية أثبتت نفسها وذلك بإضفاء الطابع المؤسسي علي المنظمات الدولية التي تستثمر في النظام العالمي بالتنسيق والسيطرة مع شركات المحاسبة الدولية عن طريق إقامة قواعد لها في مواقع مختلفة في جميع أنحاء العالم وقد لعبت دوراً هاماً في عولمة مهنة المحاسبة. (٢٢)

#### ٤) اعتماد المعايير الدولية وفقاً لوجهة نظر المنظمات الدولية

تري الهيئات الدولية التي تؤثر على أسواق رأس المال مثل منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي أن مشاكل القياس والإبلاغ التي تواجه المحاسبين هي نفسها في جميع أنحاء العالم ، وربما يكون هناك أطار تنظيمي واحد لتقديم التقارير المالية لجميع احتياجات المجتمعات. (٢٣)

أن السياسة الاقتصادية والممارسات المحاسبية المتعددة في دولة معينة هي إلي حد ما اتجاه لانعكاس الثقافة والقيم والمعتقدات الفردية في تلك الدول فقد أعربت بعض الدوائر عن قلق الدول النامية التي كانت ثقافتها الوطنية وهياكلها الاجتماعية والسياسية لم تؤخذ في الاعتبار لدي اعتماد المعايير الدولية واتجاه التقارير المالية للدول النامية والناشئة لتتلاقى مع متطلبات المحاسبة الدولية وذلك من أجل الحصول علي الشرعية في الأسواق العالمية وبالتالي الوصول إلي أسواق رأس المال وتحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الثروة. (٢٤)

### ٥) الدور السياسي علي المستوى الدولي لتطبيق معايير محاسبية موحدة

اكتسب تطبيق معايير المحاسبة الموحدة الشرعية لأنها وضعت عمداً باعتبارها لغة عالمية عبر الحدود الدولية وهو أنجاز كبير في العملية التي بدأت في الستينيات وتم علي أساسها تشكيل لجنة معايير المحاسبة الدولية في عام ١٩٧٣ لمعالجة المخاوف من عدم قابلية التقارير المالية للمقارنة بين الدول، (٢٥) والمجلس الدولي لمعايير المحاسبة حدد أربعة أسباب يجب أن تكون من أولويات المجلس في بيئة تزداد فيها العولمة وهي :- (٢٦)

- أ- أن المعايير الدولية قد تحتكر أفضل الحلول لمشاكل المحاسبة.
- ب- الحاجة إلي الاعتراف المتزايد بأن هناك حاجة إلي معايير محاسبة دولية.
- ج- المعايير الدولية في وضع يسمح لها بتحديد المعايير المحاسبية التي يمكن أن تحظى بالقبول في جميع أنحاء العالم.
- د- هناك العديد من المناطق التي تجد في تقديم التقارير المالية وفقاً للمعايير الوطنية صعوبة في أن تعمل وحدها .

وعلي المستوى المحلي فإن احتمال زيادة حركة رأس المال لانخفاض التكلفة وزيادة كفاءة تخصيص الموارد وتحسين نوعية التقارير المالية وانخفاض عائدات الإدارة وتجنب وضع معايير محاسبية خاصة بها علي خلفيه من مطالب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كلها حوافز جاذبة لاعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي من جانب الدول النامية والاقتصاديات الناشئة التي ترغب في المشاركة في أسواق المال العالمية ، وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD تم الاعتراف بالحاجة إلي تعبئة الاستثمارات لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والدور الأساسي الذي تقوم به مجموعة عالمية ذات جوده عالية لمعايير الإبلاغ المالي في تلك التنمية. (٢٧)

للاتحاد الأوروبي دور في التوجه نحو توحيد معايير المحاسبة , نشاء الاتحاد الأوروبي علي أثر أزمة الفحم والصلب , ويتكون مجلس إدارة الاتحاد من البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية والبرلمان والاتحاد الأوروبي معاً يتحملان مسؤولية الجوانب التشريعية لحكومة الاتحاد الأوروبي , ويتفاوت تشكيل المجالس تبعاً لطبيعة القضية التي يجري النظر فيها , وتم تشكيل المجلس الاقتصادي ومجلس الشؤون المالية ECOFIN ليتعامل مع المسائل الاقتصادية والمالية بما في ذلك مسائل المحاسبة وبالنظر إلى معاهدات تأسيس الاتحاد الأوروبي فقد أعطا للمفوضية الأوروبية السلطة في وضع القوانين لتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة للدول الأعضاء وأول محاولة لإنشاء مجلس الإبلاغ المالي المشترك تم إصدار اثنين من توجيهات المحاسبة وهي:- (٢٨)

- التوجيه الرابع الذي سن في عام ١٩٧٨ .

- التوجيه السابع الذي سن في عام ١٩٨٣ .

ويري الباحث أن الاختلاف في المعايير المحاسبية تعكس تجزئة أسواق المال في الاتحاد الأوروبي بسبب عدم وجود ذلك الحجم من أسواق المال وذلك التكامل مثل الولايات المتحدة , فإن العديد من الشركات الكبرى في الاتحاد الأوروبي تسعى للحصول علي التمويل من الأسواق الأمريكية ومع هدف تحسين التكامل والقدرة التنافسية للأسواق الاتحاد الأوروبي وضعت المفوضية الأوروبية رؤيتها للخدمات المالية للاتحاد الأوروبي في يونيه ٢٠٠٠ وإعداد إستراتيجية لإعداد التقارير المالية للاتحاد الأوروبي وحدد اعتماد معايير المحاسبة الدولية باعتبارها أفضل الطرق إلي النجاح في موائمة المحاسبة واقترحت المفوضية الأوروبية رسمياً تنظيم المعايير الدولية للمحاسبة في فبراير ٢٠٠١ وتدعو الشركات المدرجة في بورصة الاتحاد الأوروبي للبدء في تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في عام ٢٠٠٥ وبناء علي إلهام من فرنسا وألمانيا أضاف مجلس الاتحاد الأوروبي تعديلاً يسمح للدول الأعضاء بتأخير اعتماد المعايير الدولية حتى ٢٠٠٧ .

### ٦) اعتماد المعايير الدولية

أصدر برلمان الاتحاد الأوروبي مطلب إلي الشركات المدرجة في الاتحاد الأوروبي في ١٩ يوليو ٢٠٠٢ لاعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي وهذا المطلب سيكون له تأثير في نظم المحاسبة وعلي البيئة المعلوماتية لشركات الاتحاد الأوروبي بحيث يؤدي اعتماد تلك المعايير علي نطاق واسع إلي تغيير جذري في بيئة الأعمال فالدول ذات النظم القانونية يكون لها تأثير علي النظام المالي فوجود نظام قانوني فعال

يكون أفضل للنظم المحاسبية ويوفر حماية أفضل للمستثمرين في تلك الدول فنجد أن الدول التي تطبق القانون كأساس الاستحقاق نجدة هو الأكثر انتشاراً. (٢٩)

فالشركات التي تحتاج رأس المال الأجنبي تأخذ قرارات قائمه علي أساس الخصائص مثل تبادل السيولة النقدية والقيم التجارية الدولية فضلاً عن المعايير المحاسبية التي يلزم اتخاذها في هذا التبادل بالإضافة إلي تصاعد اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة حيث تحسنت كثيراً في عام ١٩٨٧ وذلك رداً علي الانتقادات الكثيرة التي تعرضت لها من عدم المرونة والامثال للكثير من الفرص المتاحة لإدارة الإيرادات في إطار معايير المحاسبة الدولية، (٣٠) وتحدد لائحة المعايير الدولية أن اعتماد معايير المجلس الدولي يجب أن تقوم بما يلي :-

- تعزيز الفهم والموثوقية والمقارنة.
  - الإسهام في تحقيق الصالح العام للاتحاد الأوروبي.
  - أن تقوم بتسهيل التقارير التي تقدمها الشركات وان تكون صادقة وعادلة.
- أن القبول العالمي للمعايير الدولية للمحاسبة يقوم إلي حد بعيد علي مبادئه القائمة علي الطبيعة وكذلك علي فهم القيادة والانفتاح والمرونة حيث تؤدي هذه الأفكار إلي استيعاب مختلف المؤسسات والتقاليد في إطار مجموعة مشتركة من المعايير فتقديم تقارير ماليه تعتمد علي المعايير الدولية لها العديد من الفوائد العالمية والتي تشمل ما يلي: (٣١)

- أ- ارتفاع النمو الإقتصادي.
  - ب- زيادة تخصيص الموارد.
  - ج- انخفاض تكلفه رأس المال.
  - د- إمكانية مقارنة المعلومات المالية .
  - هـ- المزيد من الاستعداد من جانب المستثمرين للاستثمار عبر الحدود.
- بالإضافة إلي أن الاستفادة من المعايير الدولية من شأنه أن يعزز إمكانية المقارنة بين التقارير المالية وجعلها أكثر موثقيه فمع نمو التجارة الدولية وتطوير أسواق المال الدولية فهناك حاجة علي الصعيد الدولي لرفع مستوي الممارسات المحاسبية للحصول علي مزيد من الموائمة بين التقارير المالية , وفي دراسة للأثار المترتبة علي اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة علي قيمة الشركات فقد أظهرت الدراسة التي أجريت علي عينة تتألف من ٥٤ شركة عالمية مستمدة من ٦ دول (النمسا والدنيمارك وألمانيا وجنوب إفريقيا وسويسرا وتركيا) حققت نتائج إيجابية قوية وعائدات اقتصادية كبيره وغير طبيعية عند الإعلان عن اعتماد المعايير الدولية

للمحاسبة وذلك علي المدى الطويل بالإضافة إلى انخفاض تكلفه رأس المال،<sup>(٣٢)</sup> وفي دراسة لتحقيق التنمية والكشف عن الممارسات المحاسبية في باكستان وجد أن العوامل التي تؤثر علي هذا الكشف والممارسات ليست كافية فاعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية بوصفها معايير وطنيه في باكستان لم تظهر أي تحسن في نوعية التقارير المالية وأشاروا إلي أن أهم العوامل التي تؤثر في حالة تقديم التقارير المالية في باكستان هي:-<sup>(٣٣)</sup>

- ضعف آليات الإنفاذ . - عدم الكفاءة القضائية .

وفي دراسة أخرى وجدت أن العوامل التي تؤثر علي القرار الأخير لحكومة بنجلاديش والخاص بمهنة المحاسبة من اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة أظهرت أن إضفاء الشرعية علي المؤسسات هو العامل الأساسي الذي يؤثر علي قرار اعتماد المعايير الدولية الرئيسية والهيئات المعنية للمحاسبة ويرجع ذلك إلى الضغوط التي يتم ممارستها علي الحكومات من قبل المؤسسات الدولية والهيئات المهنية للمحاسبة.<sup>(٣٤)</sup> ويرى الباحث أن المعايير الدولية أصبحت ضرورية لممارسة الأعمال وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المحلية والعالمية وخاصة بعد أن أصبحت معترف بها من قبل المنظمات والهيئات الدولية وأن توافق المعايير هي السبيل نحو اقتصاد متكامل.

#### ٧) مجلس IASB و مجلس FASB نهج عالمي لتعزيز الثقة في السوق

أن هدف مجلس معايير المحاسبة المالية هو أن تتلاقى مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي والتي يحددها المجلس الدولي لمعايير المحاسبة , وقد شهدت السنوات القليلة الماضية تقدم كبير للحد من الخلافات بين مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً ومعايير المحاسبة الدولية وفي عام ٢٠٠٧ لجنه الأوراق المالية والبورصات SEC سمحت للأجانب المسجلين بتقديم البيانات المالية علي أساس المعايير الدولية للإبلاغ المالي دون الحاجة إلي التوفيق بين هذه البيانات ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة فضلاً عن المناقشات بلجنة مراقبة عمليات البورصة بالولايات المتحدة بمدى إمكانية السماح للشركات المحلية باستخدام هذه المعايير في تقديم الأوراق والتقارير المالية إلي لجنه مراقبة عمليات البورصة،<sup>(٣٥)</sup> أن قرار المشاركة في عملية وضع المعايير يعتمد علي ما إذا كانت الفوائد تفوق التكاليف ففي دراسة استقصائية لدراسة مدى مشاركة المجتمع الأكاديمي في مجلس معايير المحاسبة المالية وجد أن أسباب انخفاض مستوى المشاركة يرجع إلي:-<sup>(٣٦)</sup>

أ- أن عمل مجلس معايير المحاسبة عمليه ذات طابع سياسي بالإضافة إلي عدم وجود فهم أو مصلحه في هذه العمليه وانخفاض التوقعات التي تؤثر علي قرارات المجلس.  
ب- عدم وجود الكفاءات الأكاديمية بالمجلس.  
ج- عدم وجود أي علاقة بين القضايا المحاسبية والتدريس وعدم الفهم أو التفاهم والشعور بأنه قادر علي المساهمة.

د- عدم توفر الوقت أو الموارد المناسبة للرد علي مشروعات مجلس FASB.  
ويري الباحث بأن الجهود المبذولة للتقارب بين كل من مجلس معايير المحاسبة المالية والمجلس الدولي لمعايير المحاسبة تقدمت تقدماً هائل في ٢٠٠٢ عن طريق الدخول في اتفاق مع المجلس الدولي لمعايير المحاسبة لتتلاقى معاييره مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي، فضلاً عن صدور قانون Sarbanes-Oxley عام ٢٠٠٢ لتحقيق التقارب الدولي من أجل التوصل إلى معايير عاليه الجودة للحفاظ علي وضع المعايير ويستنتج كذلك أن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة يدرك بأن تحقيق هذا الهدف يعتمد علي مساعده من الولايات المتحدة كأكبر قوى سياسية واقتصادية بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي.<sup>(٣٧)</sup>

#### ٧) موقف الولايات المتحدة كأحد القوى الاقتصادية للتقارب مع معايير المحاسبة الدولية

يسعي مجلس معايير المحاسبة المالية خلال عشر سنوات إلى العمل المشترك مع سائر الهيئات العلمية لوضع المعايير المحاسبية الوطنية والمجلس الدولي لمعايير المحاسبة بشأن بعض المسائل ذات الاهتمام المشترك علي نطاق واسع وتقديم تقارير مفصله بمتطلبات مجلس معايير المحاسبة المالية،<sup>(٣٨)</sup> بالإضافة إلى ما أدت إليه سلسله من انهيار الشركات الكبرى في الآونة الأخيرة إلي التساؤل عن نوعية معايير المحاسبة الأمريكية نظراً لتعرضها إلي الانتقادات لكونها واحده من العوامل التي ساهمت في فشل بعض الشركات ولأن معايير مجلس المحاسبة المالية ليست مرنة بما يكفي للسماح لمراجعي الحسابات في الاعتراض علي الممارسات المحاسبية والاقتصادية التي تخفي في جوهرها معاملات مشكوك فيها.<sup>(٣٩)</sup>

وقد أدى ذلك إلى مناخ من النقد بالإضافة إلي تزايد قبول هذه المعايير في دول أخرى إلي توقيع مجلس معايير المحاسبة المالية والمجلس الدولي لمعايير المحاسبة مذكرة تفاهم للعمل علي تطوير معايير محاسبية عاليه الجودة لتتوافق مع التقارير المالية التي يمكن استخدامها علي الصعيدين المحلي والدولي،<sup>(٤٠)</sup> ونتيجة لتوقيع مذكرة التفاهم ظهر العديد من العقبات السياسية لاعتماد المعايير الدولية للاستعاضة

بها عن معايير مجلس المحاسبة المالية, وتمثلت هذه العقبات في القوة النسبية لمجلس معايير المحاسبة المالية علي المجلس الدولي لمعايير المحاسبة والصراع بين المنظمات وبين السلطات التنظيمية داخل الولايات المتحدة والصراع بين وجه نظر الولايات المتحدة وغيرها من التكتلات الاقتصادية للدول بالإضافة إلى أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة تعكس بموضوعه الاستثنائية الأمريكية والذي يعنى بأن الولايات المتحدة لها ظروف فريدة لتبرير علاقاتها مع الدول الأخرى بما في ذلك اعتماد هذه المعايير.<sup>(٤١)</sup>

فالاقتصاد الأمريكي له خصائص فريدة من نوعها وتربطه علاقة بمعايير المحاسبة فأن كان التحول إلي المعايير الدولية للإبلاغ المالي مفيد لبعض الدول فمن الواضح أن هذا لا ينطبق علي الاقتصاد الأمريكي في عدة جوانب هامة ومنها:-<sup>(٤٢)</sup>

(١) يتمتع الاقتصاد الأمريكي بأنه اكبر اقتصاد في العالم وكذلك اكبر أسواق الأسهم .

(٢) استنادا إلي بيانات البنك الدولي لعام ٢٠٠٧ إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة والقيمة السوقية للشركات المدرجة وإجمالي التداول أكثر من ضعف المبالغ المخصصة لتاني اكبر الدول علي حده.

(٣) لدي الاقتصاد الأمريكي مخزون كبير ونشط من الاستثمارات المرجح لها أن تؤثر علي هيكل أسواق رأسمال الشركات.<sup>(٤٣)</sup>

فالعائد علي أسواق المال في الولايات المتحدة جراء اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي أثر بشكل كبير علي نوعية ممارسات الإبلاغ في الشركات الأمريكية حيث أن التحول إلى اعتماد المعايير الدولية سوف تغير نتائج التقارير المالية , فهناك من يري أن المعايير الدولية نفس نوعية المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً والخلافات المتبقية قليلة وإن أساس مجموعتي المعايير نفس الفلسفة وفي الدراسات المقارنة بين الاعتراف والقياس والكشف عن القواعد وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي وبين مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً فالولايات المتحدة تنتمي إلي مجموعته الدول التي لديها أقل عدد من الخلافات مع هذه المعايير.<sup>(٤٤)</sup> وعلاوة علي ذلك فالمجلس الدولي لمعايير المحاسبة ومجلس معايير المحاسبة المالية تشاركا في العديد من الأنشطة التي تعمل جاهده للتقارب والحد من الخلافات بين هذه المعايير ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً, ففي عام ٢٠٠٢ تم إصدار

مذكرة تفاهم لوضع هيئات المعايير حيث وافقت علي تقديم معايير إبلاغ مالي أكثر توافقاً وتنسيق لبرامج العمل في المستقبل من أجل المحافظة علي ذلك التوافق



ومنذ ذلك الحين فالمعايير الدولية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً تقاربت في عدد من المجالات للاعتبارات التالية:

- (١) المعايير ليست سوي واحدة من العوامل التي تحدد نتائج الإبلاغ.
- (٢) تهدف الولايات المتحدة إلى تعزيز الإنفاذ في أعقاب فضائح الشركات في الأونة الأخيرة علي سبيل المثال فإن مرور قانون Sarbanes-Oxley عام ٢٠٠٢ شدد علي الضوابط الداخلية للشركات التي يجب أن تؤثر إيجابياً علي توجيه المديرين نحو تنمية المزيد من الحوافز التقديرية.
- (٣) القوة النسبية لمجلس معايير المحاسبة المالية على المجلس الدولي لمعايير المحاسبة بنود الاتفاق بين FASB و IASB تنص علي أن إقامة علاقة عمل أكثر رسميه وان يكونون شركاء علي قدم المساواة ولكن يثار تساؤل حول ما هو مستوي تأثير مجلس معايير المحاسبة المالية علي قرارات المجلس الدولي لمعايير المحاسبة المتعلقة بمعايير المحاسبة.-

**أولاً:** هناك بعض الأسباب التي تشير إلي أن العلاقة لن تكون متساوية فمجلس معايير المحاسبة المالية في مكانه متميزة من حيث التأثير علي المجلس الدولي لمعايير المحاسبة بالنسبة إلي الأعضاء الآخرين وذلك لأن أحد المصادر الرئيسية لسلطة مجلس معايير المحاسبة المالية يأتي من حقيقة أنه يشتمل على أكبر الشركات في أسواق رأس المال في العالم, (٤٥) وأن مجلس معايير المحاسبة المالية بمثابة صوت لعدد كبير من المنتجين المرتبطين بالمجلس الدولي لمعايير المحاسبة , وأن أهمية الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي وأسواق رأس المال يعطي مجلس معايير المحاسبة المالية درجة من القوة الدولية في عملية وضع المعايير بالنسبة إلي المجلس الدولي لمعايير المحاسبة وعن غيرها من المعايير المحاسبية الوطنية. (٤٦)

**ثانياً:** أن مصادر قوة FASB هي الموارد المتاحة لها وارتباطها الوثيق مع لجنة مراقبة عمليات البورصة SEC فالميزانية السنوية لمجلس معايير المحاسبة المالية والبورصة الأمريكية هو ٢٦ مليون دولار و ٤١ مليون دولار أمريكي علي التوالي وهو معدل أعلى بكثير من تلك المتاحة لغيرها من مجالس المعايير الوطنية, (٤٧) وخلافاً لمعظم المعايير الوطنية فأعضاء FASB متفرغين ولديهم مجموعة كبيرة من الأعضاء الفنيين وكذلك الاعتراف بشأن مسائل السياسة المحاسبية. (٤٨)

**ثالثاً:** هناك تفوق نسبي لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة واعترف بذلك IM HOFF عندما كتب أنه علي مر السنين فمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة أصبحت معياراً لجميع الدول الأخرى وأن كثيراً من

معايير المحاسبة الوطنية استخدمت معايير المحاسبة المالية مقياساً لوضع معايير خاصة بها.

ومن خلال البحث يتبين صحة الفرض القائل بان لتوافق معايير المحاسبة علي المستوى الدولي العديد من الفوائد المكتسبة وهو ما ظهر بوضوح من تني الاتحاد الاوربي ودول اخري لمعايير المحاسبة الدولية والعائد علي اسواق المال من استخدام معايير المحاسبة الدولية.

كما اثبت البحث افتراض ان تطور معايير المحاسبة الدولية تتم وفقا للاحتياجات السياسية وهو ما اظهرته الدراسة للعلاقة بان هناك ارتباط بين الدول والمؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد فحاجة الدول الي تلك الكينات الدولية توجب عليها تنفيذ شروط تلك المنظمات من تطبيق معايير المحاسبة الدولية لتحقيق من خلال القرار السياسي لحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

كما ثبت صحة الفرض القائل بان ختلاف اعتماد الدول لمعايير المحاسبة الدولية تتم وفقا لظروفها السياسية او الاقتصادية ومدى حاجتها لتطبيق العولمة حيث ان الول التي ترغب في الاندماج في النظام العلمي لتحقيق الثروات للمجتمع فانها يجب ان تتماشى مع متطلبات النظام العالمي .

### نتائج البحث

1. يحقق توافق معايير المحاسبة علي المستوى الدولي يحقق فوائد مكتسبة للدول التي تقوم بتطبيق تلك المعايير في بيئتها الاقتصادية.
2. يؤدي التدخل السياسي في تطبيق معايير المحاسبة الدولية الي نجاح عملية توافق المعايير وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.
3. وجود معايير المحاسبة الدولية وتطبيق الدول ها سواء اختيار او اجبار هو احد مظاهر العولمة فاندماج الدول في ابيئة الدولية يعتمد لي تطبيقها متطلبات العولمة.

### توصيات

1. ضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية في كافة الدول وخاصة النامية لجذب الاستثمارات والحصول علي المساعدات الدولية.
2. تطوير التعليم الجامعي لتعريف الطلاب بالمستجدات علي الساحة الدولية والخاصة بمهنة المحاسبة لدمجهم ببيئة العمل الفعلية.
3. توفير مناخ سياسي يتصف بالديمقراطية ليتم صياغة معايير محايدة تتطابق مع البيئة الدولية لتحقيق اعلي معدلات التنمية.

## المراجع

1. James M. Sylphs, "Global Convergence –Near Of Far?", Auditing Section 2005 Mid year Conference , American Accounting Association , 14 January 2005.
2. "Political Economic Effects of Accounting stand" , Uploaded by Texasrex on Jun 18 , 2005 , <http://www.echeat.com/essay.php?t=26901>.
3. د. ياسر أحمد السيد محمد الجرف , مرجع سبق ذكره , ص ٩.
4. <http://www.ecocomm.anu.edu.au>.
5. www.Suploader.edu.au. "Need for Harmonization of International Accounting Standards",19 Jun 2005,
6. د.ياسر أحمد السيد محمد الجرف , مرجع سبق ذكره , ص ١٢.
7. www.Suploader.edu .au, op .cit.
8. Barth ,W .R .Landsman, And M .H. Lang, "International Accounting Standards And Accounting Quality", Journal Of Accounting Research ,No 46 , 2008 , P467 .
9. Karthik Ramanna and Ewa Sletten , "Why Do Countries Adopt International Financial Reporting Standards?" , Working Paper, Harvard Business School , 6march, 2009, pp025 , <http://ssrn.com/abstract=1357674> .
11. Barth ,w.r. Landsman , and M.H.Lang , op. cit, p467.
12. Karthik Ramanna and Ewa Sletten , op. cit., p26.
13. د.ياسر أحمد السيد محمد الجرف , مرجع سبق ذكره , ص ١٤.
14. د. ياسر أحمد السيد محمد الجرف , مرجع سبق ذكره , ص ١٠.
15. د.مدثر طه أبو الخير، "أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية علي جودة التقارير المالية دراسة ميدانية عن تطبيق الانخفاض في قيمة الأصول" ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا العدد الثاني ، ٢٠٠٧ ، ص ١١٧.
16. A.A. Ampofo and .R J.Sellani , "Examining Differences Between United States Generally Accepted Accounting Principles (U.S GAAP) and International Accounting Standards (IAS) :Implications Fore the Harmonization ofAccounting Standards", Accounting forum.29, 2005 , P228, [ww.Scopus.com/05,htm.pdf](http://www.Scopus.com/05,htm.pdf).
17. UNCTAD, "Review of Practical Implementation Issues of International Financial Reporting Standards", 2005, <http://www.iasplus.com/resorce/511unctad.pdf>. Accessed 19,04,06.
18. L.L Rodrigues and R.Craig , "Assessing International Accounting Harmonization Using Hegelian Dialectic" , Isomorphism and Foucault , Critical Perspectives an Accounting , Volume 18, Issue 6, 2007 , p740 [www.scopus.com/03/pdf.htm](http://www.scopus.com/03/pdf.htm).

19. M .Annistte, "The True nature of the Word Bank" ,Critical Perspectives an Accounting , 15,2004, p316.
20. D.Neu and M.F. Zepeda ; "Facilitating Globalization Processes" , Financial Technologies and the World Bank Accounting Forum , Volume 13, Issue 3, 2002, p276.
21. World Bank , "Technical Cooperation Program brief".  
heep://web.worldbank.org/wbsite/external/  
countries/menaext  
/unitedarabextn/menupk;310367html.Accessed20,04,06.
22. M.Annistte, op. cit. , p.318.
23. A.R.Rahman and S.Reahan , "Globalization and the Major Accounting Firms", Australian Accounting Review ,Volum13, issue 1 ,2003, p 27
24. L.L. Rodrigues and R. Craig, op. cit.. p745.
25. U.Sharma and S.Lawrence ,Public Sector Reform, Global Trends VS. .Local Needs: the Case of Astate Rental Organization in Fiji, Journal of Accounting and Organization Change, Volume 1, issue 2, 2005, p160.
26. k. Alfredson , "Etalk Applying International Accounting Standards"; John Wiley And Sons Australia , 2005. p7.
27. IASB Chairman , <http://www.Iasb.org/about/iasbchairman.asp>.Accessed19.04.06 .
28. UNCTAD, op. cit..
29. Ekholm B. and Troberg P. , "Quo vadis True and Fair view?" , Journal o of International Accounting Auditing and Taxation ,1998 , P112 .
30. How I. and Wu ,W., "Ultimate Ownership Income Management and legal and Extra –Legal in Situations", Journal of Accounting Research, Vol. (2) , Issue 42, 2004, p 66.
31. Naomi S. Soderstrom and Kevin Sun , "IFRS Adoption and Accounting Quality Review" , 2008 [www.SSRN.COM.id1008416.pdf](http://www.SSRN.COM.id1008416.pdf).
32. G.J. Benston and Et al , " Principles- Versus Rules .Based Accounting Standards: the FASB 's Standards Etting Strategy" , Abacus 42 , 2006 , p166 , <http://www.Scopus.com/007/pdf>
33. Karamanou ,L, and Nishiotis,G, the Valuation Effects of Firm Voluntary Adoption of International Accounting Standard , [www.London.edu/assets/documents/karamanounishiotis.pdf](http://www.London.edu/assets/documents/karamanounishiotis.pdf).
34. J.Ashraf and W.Ghani , Accounting Development in Pakistan , International Journal of Accounting ,Volume 40 issue 2,2005 p175.
35. M.Z. Mirand A.S.Rahaman , The Adoption of International Accounting Standards in Bangladesh : An Exp ; Oration of Rationale and Process , Accounting , Auditing and Accountability Journal , Volume 18,issue 6,2005 p 816.

36. Curtis Clements and John D. Neill , "the Impact of Cultural Differences an the Convergence of International Accounting codes of Ethics", 2008 , p14, <http://ssra.com/abstract=1275950> .
37. Sylvain Durocher , "Anne Fortin and Louise cote , User's Participation in the Accounting Standard Setting Process : A Theory Building Study Accounting" , Organizations and Society , volume 32, issue 1-2 , January -2007,p 29 .
38. S.A.Zeff, "Political Lobbying on Proposed Standards : A Challenge to the IASB", Accounting Horizons , Volume 16 , Issue 1,2002, p43.
39. E.A.Imhoff Jr., "Accounting Quality Auditing and Corporate Governance " , Acc Horizons 17,2003 , p118.
40. D .Beresford , " U'S Time to Simplify Accounting Standards" , J Acc , Volume 187 , Issue 3, 1999 , p65.
41. Financial Accounting Standards Board & International Accounting Standards Board , Memorandum-of Understanding : " The Nor Walk Agreement" . Norwalk , CT,2002 .
42. Paul De Lange and Bryan Howiesan , OP .Cit , p 1019.
43. Luzi Hail Chistion leuz and Peter Wysoki , "Global Accounting Conver gence and the Potential Adoption of IFRS by the United States :An Analysis of Economic and Policy Factors" , February , 2009, [www.ssrn.com/abstract=1357331](http://www.ssrn.com/abstract=1357331).
44. Demirguc Kunt , A. and V. Maksimovic," OP .Cit, p 298.
45. Bae,K.H.,H.Tan and M.Welker, "International GAAP Differences: the Impact on Foreign Analysts" , The Accounting Review , issue 83, 2008 , p 597 .
46. A.Tarca , International Conver Gence of Accounting Practices : Choosing Between IAS and US GAAP" , JINT Financial Manage Acc, volume 15 Issue1.2004 , p64.
47. G.R.Saemann , "An Examination of Comment Letters Filed in the U.S Financial Accounting Standard Setting Process by International Groups" , ABACUS , Volume 36 , Issue1 , 1999 , p 4.
48. Carlino,"Budget to Bolster SEC: Funding Increase to Add Staff", Boost Enforcement ,Acc to day ,2003 p1.
49. E.A.Imhoff Jr., "Accounting Quality Auditing and Corporate Governance", Acc Horizons ,Valume17,2003 p120.